

وثيقة معلومات المشروع
مرحلة التقييم المسبق

تقرير رقم: PIDA553

اسم المشروع	اليمن: المشروع الثاني لتطوير التعليم الأساسي (P130853).
المنطقة	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	الجمهورية اليمنية
القطاع (القطاعات)	التعليم الابتدائي (65%)، والتعليم الثانوي (20%)، والإدارة العامة - التعليم (13%)، وخدمات اجتماعية أخرى (2%)
محور (محاور) التركيز:	التعليم للجميع (82%)، والمساواة بين الجنسين (11%)، ومشاركة المواطن (4%)، والحكومة الإلكترونية (3%)
أداة الإقراض	قرض استثماري محدد
الرقم التعريفي للمشروع	P130853
المقترض/المقترضون	
الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	
فئة التصنيف البيئي	باء- تقييم جزئي
تاريخ إعداد/تحديث وثيقة معلومات المشروع:	12 نوفمبر 2012
تاريخ الموافقة على الإفصاح عن الوثيقة	16 نوفمبر 2012
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	14 فبراير 2013
قرار استعراض التقييم المسبق (من مذكرة القرار)	
قرارات أخرى	

أولاً. السياق العام للمشروع:

السياق العام للبلد

ما زال اليمن من أشد بلدان العالم فقراً، رغم ما طرأ على مؤشرات الاقتصاد والاجتماعية من تحسن ملموس. ويقع اليمن في الطرف الجنوبي لشبه الجزيرة العربية ويبلغ عدد سكانه حوالي 24 مليون نسمة منهم 76 في المائة يعيشون في مناطق ريفية حيث يرتفع معدل تفشي الفقر كثيراً. ويصل نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي 1070 دولاراً (2010) مقابل 2321 دولاراً في المتوسط في بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. ويقع اليمن ضمن أعلى عشرة بلدان في العالم من حيث غياب الأمن الغذائي. ويحتل هذا البلد المركز الثالث من حيث أعلى مستوى لسوء التغذية في العالم: 58 في المائة من الأطفال دون الخامسة يعانون التقزم، وأكثر من طفل واحد من بين كل عشرة أطفال يعانون سوء التغذية الحاد. وعلى مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، احتل اليمن المركز 154 من بين 187 بلداً على مؤشر التنمية البشرية لعام 2011. وأظهر التقرير أيضاً أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ارتفع من 41.6 سنة عام 1970 إلى 62.7 سنة عام 2010 ويحاكي متوسط العمر المتوقع للمرأة الاتجاهات العامة.

وقد خلفت الأزمة الأمنية والسياسية والاقتصادية الأخيرة آثاراً ضخمة في جميع مجالات التنمية الرئيسية. شهد اليمن اضطرابات مدنية شديدة وواسعة النطاق من شهر فبراير 2011 حتى شهر نوفمبر من العام نفسه. وأصبح كثير من الفقراء بلا حماية مع استمرار الصراع والاضطرابات طويلاً والنقص الحاد في الغذاء والوقود وارتفاع أسعار السلع الأولية. وخلال هذه الأزمة، انكمش الاقتصاد بنسبة 10.5 في المائة؛ وتشير التقديرات إلى أن عدد من يعيشون تحت خط الفقر زاد 8 نقاط مئوية إلى 50 في المائة من سكان اليمن. ويحتاج اليمن إلى مساندة قوية من الشركاء في المنطقة والعالم كي يستطيع الاستمرار خلال فترة انتقالية حرجة. ويواجه اليمن، باعتباره دولة هشّة، احتياجات هائلة لإعادة بناء قاعدته الاجتماعية والاقتصادية على وجه السرعة واستعادة الاستقرار في جوانب الاقتصاد الكلي.

ويمر اليمن بعملية انتقال سياسي تنطوي على تحديات. ففي أعقاب اتفاق توسط فيه مجلس التعاون الخليجي، تشكلت حكومة وفاق وطني انتقالية في أوائل شهر ديسمبر 2011 وتمثلت مهمتها، على سبيل المثال لا الحصر، في الاضطلاع بتطبيق إصلاحات دستورية وإعداد الانتخابات العامة التالية في أوائل عام 2014 وتحقيق الاستقرار للوضع الأمني والاقتصادي المعقد والعسير في البلاد. وعلاوة على ضرورة الاستجابة للمطالب الاجتماعية العاجلة بتحسين الإدارة العامة وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل وإقامة مجتمع أكثر انفتاحاً، واجهت حكومة الوفاق الوطني صراعاً قائماً منذ سنوات طويلة في الشمال، وحركة انفصالية في الجنوب، وظهور تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية. رغم كل هذه التحديات الأمنية الجسام، تتوفر أمام حكومة الوفاق الوطني فرصة لتبدأ معالجة العوامل الأساسية لعدم الاستقرار والصراع الاجتماعي والتي تتألف من ارتفاع معدلات البطالة والقطاع غير الرسمي وسيطرة الدولة على الاقتصاد ونظام المحاباة القبلي.

السياق القطاعي والمؤسسي

حقق اليمن قفزات مبهره في التوسع في التعليم الأساسي، غير أنه مازال بعيداً عن تعميم التعليم الابتدائي. فقد ارتفع إجمالي معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي من 62 في المائة في السنة 1998/1999 إلى 86 في المائة في السنة 2011/2010. غير أن اليمن مازال بعيداً عن تعميم التعليم الأساسي: وفق مسح ميزانية الأسرة المعيشية 2005، بلغ عدد المتسربين من الدراسة في الفئة العمرية 6-14 عاماً 1.8 مليون طفل، والرقم أخذ في التزايد، أما فيما يتعلق بالأطفال المقيدين في المدارس فمعدل إتمام المرحلة متدنٍ، فنصف المقيدين في الصف الأول فقط يتمون مرحلة التعليم الأساسي (الصف التاسع). وكان معدل إتمام الصف السادس في السنة 2009/2010 هو 61 في المائة (51 في المائة للفتيات و71 في المائة للبنين). ولأن عدداً كبيراً من الأطفال لا يُقيد في التعليم مطلقاً ولأن عدداً كبيراً آخر يتسرب في مرحلة مبكرة ولأنه من المتوقع أن يزيد أعداد الأطفال في سن الدراسة زيادة سريعة، فلن يحقق اليمن على الأرجح أحد الأهداف الإنمائية للألفية والمتعلق بتعميم التعليم بحيث يكمل جميع الصبيان والفتيات المرحلة الابتدائية بحلول عام 2015.

ورغم ما تحقق من تحسن ملموس، فإن المساواة في الحصول على التعليم مازالت تمثل تحدياً، كما يظهر من استمرار التفاوتات بين الجنسين والتفاوتات الطائفية والإقليمية في مؤشرات التعليم الرئيسية. ففي الفترة من 1997/1998 إلى 2010/2011، زاد إجمالي معدل الالتحاق بين الإناث من 42 في المائة إلى 76 في المائة في التعليم الأساسي، ومن 16 في المائة إلى 23 في المائة في التعليم الثانوي. غير أن التفاوتات بين الجنسين مازالت كبيرة وتتباين من محافظة لأخرى. ويتباين مؤشر المساواة بين الجنسين من 0.97 في صنعاء إلى 0.59 في صعدة. وتبين بيانات إدارية أن الفجوات في معدل القيد داخل بعض المحافظات واسعة أيضاً. وهناك أيضاً عدد متنامٍ من الأطفال المهمشين الذين يواجهون عادةً مخاطر الاقصاء من نظام التعليم التقليدي ومن بينهم الأخدام ذوي الأصول الأفريقية والمهاجرين من الريف إلى المناطق الحضرية وكذلك المهاجرين العائدين إلى اليمن بعد حرب الخليج في 1990/1991.

وجودة التعليم هو المجال الذي لم يتحقق فيه تقدم ملموس. فجودة التعليم تواجه تحديات ضخمة. إذ جاء التلاميذ اليمنيون بالصف الرابع في أدنى المراتب بين كثير من البلدان المشاركة في دراسة اتجاهات الرياضيات والعلوم 2007؛ واحتل اليمن أدنى المراكز في اختبارات كل من الرياضيات والعلوم بين جميع البلدان السنة والثلاثين المشاركة. ولم يصل 94 في المائة من التلاميذ اليمنيين إلى المستوى الدولي "الأدنى" المرجعي للرياضيات، ولم يصل 92 في المائة منهم إلى المستوى الدولي "الأدنى" المرجعي للعلوم. ورغم تحقيق تحسن طفيف، أكدت الاختبارات الأولى لدراسة الاتجاهات لسنة 2011 الأداء المتدني للتلاميذ اليمنيين. ويعزى ضعف أداء التلاميذ اليمنيين في تلك الاختبارات إلى عدم قدرتهم على قراءة الأسئلة. وتؤكد هذا المستوى المتدني في مهارات القراءة، وهو الأكثر وضوحاً في المناطق الريفية، في استبيانات أخرى مثل الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات ودراسات حديثة أجراها كل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية واندقوا الأطفال. وهناك مخاطر من أن يزيد التوسع المقرر في القيد من ضعف الجودة إذا لم تتم بشكل مخطط ودقيق.

وكان للأزمة اليمنية أثرها على تقديم الخدمات التعليمية. وقد أظهر النظام التعليمي في اليمن قدرا كبيرا من المرونة خلال أزمة 2011. فقد تم استكمال السنة الدراسية 2010/2011 بما في ذلك إجراء الامتحانات على المستوى الوطني والمسح الشامل للمدارس رغم البيئة الصعبة في أنحاء البلاد. ورغم ذلك، كان للصراع الذي نشب عام 2011 أثر سلبي على قطاع التعليم بما في ذلك ما تعرضت له المدارس من أضرار واحتلال، وعدم القدرة على الوصول إلى المدارس لغياب الأمن، وزيادة معدلات غياب المدرسين والموظفين الإداريين، واستكمال أقل من نصف المناهج في السنة الدراسية 2010/2011. وتأثرت القدرات المؤسسية العامة لوزارة التربية والتعليم بسبب توقف العمل نتيجة للصراع فضلا عن القيود الشديدة على الموازنة. كما أثرت عمليات التشريد على حوالي 390 ألف شخص إضافة إلى 214 ألف شخص مشرد داخليا بسبب صراعات سابقة 30 في المائة منهم في سن الدراسة. وتغيرت أولويات الأسرة اليمنية أيضا نتيجة للمشاكل الأمنية وما أسفرت عنه الأزمة الاقتصادية من مصاعب مالية. وهناك أيضا أثر ليس بالهين على الرفاه النفسي للتلاميذ والمدرسين.

ويأتي في إطار استراتيجية الحكومة اليمنية الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي التي تعالج بشكل شامل الإصلاحات الرئيسية لتحسين إمكانية الحصول على تعليم أساسي يتسم بالجودة والكفاءة والمساواة بين الجنسين. ومنذ عام 2002، اعتمدت الحكومة ست استراتيجيات مختلفة لمعالجة مشاكل التعليم على مختلف المستويات التعليمية. وتهدف الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي 2003-2015 إلى زيادة معدلات القيد في التعليم الأساسي وخاصة للفتيات في المناطق الريفية لتصل إلى 95 في المائة للفئة العمرية 6-14 عاما في اليمن بحلول عام 2015. وأعدت وزارة التربية والتعليم أيضا إطار النتائج على المدى المتوسط لتحويل تلك الأهداف إلى خطة عملية وأنشأت الإطار اللازم لإدراج مساندة شركاء التنمية في قطاع التعليم. ويغطي إطار النتائج ثماني ركائز أساسية للأنشطة تعالج جميع الجوانب المرتبطة بإمكانية الحصول على خدمات تعليمية عامة تتسم بالجودة والكفاءة والمساواة بين الجنسين. وإدراكا من الوزارة بأن الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي لن تتحقق بحلول عام 2015، وبأن تنفيذ الإصلاحات الأساسية سيتأخر، وبأن أزمة البلاد عام 2011 سينجم عنها آثار سلبية، فإنها تعمل على تنقيح إطار النتائج للمرحلة الأخيرة من الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (2012-2015). ويتمثل الغرض من التنقيح، في الإطار الاستراتيجي للاستراتيجية الوطنية، ما يلي: تحديث الأهداف الرئيسية من حيث معدلات القيد، والمساواة بين الجنسين، ومعدلات إتمام المراحل التعليمية، و(2) زيادة التركيز على الجودة، و(3) مراعاة أثر أزمة وصراعات 2011.

ويتسم قطاع التعليم الأساسي في اليمن بارتفاع درجة التناسق بين المانحين. ورغم أن اليمن لا يتلقى قدرا كبيرا من نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية (28 مليون دولار عام 2010)، فإن التعليم يحصل على نسبة كبيرة من هذه الموارد التمويلية الخارجية. وقام شركاء التنمية الذين يساندون التعليم بتوقيع إعلان شراكة يهدف إلى زيادة التنسيق والتوافق في مساندة هذا القطاع على أساس الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي. ويجتمع شركاء التنمية بشكل منتظم مع وزارة التربية والتعليم لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وتبادل المعلومات وتنسيق مساندااتهم للقطاع. ويحضر اجتماع المراجعة السنوية المشتركة لقيادات الوزارة وغيرها من الوزارات المعنية بالتعليم والسلطات المحلية وشركاء التنمية والمنظمات غير الحكومية المعنيين، وذلك لبحث واعتماد الخطة السنوية للقطاع. ويتفق كل من مشروع تطوير التعليم الأساسي القائم والمُمول من البنك الدولي والمنحة الثالثة من مبادرة المسار السريع لتعميم التعليم مع خطط الوزارة وإطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي.

وتُحول تلك الأهداف إلى خطة عملية وتشكل إطار إدراج مساندة شركاء التنمية في قطاع التعليم. ويغطي إطار النتائج ثماني ركائز أساسية للأنشطة تعالج جميع الجوانب المرتبطة بإمكانية الحصول على خدمات تعليمية عامة تتسم بالجودة والكفاءة والمساواة بين الجنسين. وإدراكا من وزارة التربية والتعليم بأن الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لتنمية التعليم الأساسي لن تتحقق بحلول عام 2015، وبالتالي تأخر في تنفيذ الإصلاحات الأساسية، وبالأثر الناجم عن أزمة البلاد عام 2011، فإنها تعمل على تنقيح إطار النتائج للمرحلة الأخيرة من الاستراتيجية الوطنية لتنمية التعليم الأساسي (2012-2015). ويتمثل الغرض من التنقيح، في الإطار الاستراتيجي للاستراتيجية الوطنية، ما يلي: (1) تحديث الأهداف الرئيسية من حيث معدلات القيد، والمساواة بين الجنسين، ومعدلات إتمام المراحل التعليمية، و(2) زيادة التركيز على الجودة، و(3) مراعاة أثر أزمة وصراعات 2011.

ويتسم قطاع التعليم الأساسي في اليمن بارتفاع درجة التناسق بين المانحين. ورغم أن اليمن لا يتلقى قدرا كبيرا من نصيب

الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية (28 مليون دولار عام 2010)، فإن التعليم يحصل على نسبة كبيرة من هذه الموارد التمويلية الخارجية. وقام شركاء التنمية الذين يساندون التعليم بتوقيع إعلان شراكة يهدف إلى زيادة التنسيق والتوافق في مساندة هذا القطاع على أساس الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي. ويجتمع شركاء التنمية بشكل منتظم مع وزارة التربية والتعليم لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية وتبادل المعلومات وتنسيق مساندااتهم للقطاع. ويحضر اجتماع المراجعة السنوية المشتركة قيادات الوزارة وغيرها من الوزارات المعنية بالتعليم والسلطات المحلية وشركاء التنمية والمنظمات غير الحكومية المعنيين، وذلك لبحث واعتماد الخطة السنوية للقطاع. ويتفق كل من مشروع تطوير التعليم الأساسي القائم والمُمول من البنك الدولي والمنحة الثالثة من مبادرة المسار السريع مع خطط الوزارة وإطار الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي.

ثانياً. الهدف الإنمائي للمشروع

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في مساعدة الحكومة اليمنية على تحسين مستوى تعلم التلاميذ وتحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم الأساسي في محافظات ومدارس مختارة.

ثالثاً. وصف المشروع

اسم المكوّن

المكوّن الأول: تحسين جودة التعليم الأساسي وتعزيز أداء التلاميذ
ملاحظات (اختيارية)

اسم المكوّن

المكوّن الثاني: تحسين إمكانية الحصول على تعليم جيد
ملاحظات (اختيارية)

اسم المكوّن

المكوّن الثالث: تطوير القدرات المؤسسية للقطاع
ملاحظات (اختيارية)

اسم المكوّن

المكوّن الرابع: إدارة المشروع
ملاحظات (اختيارية)

رابعاً. التمويل (مليون دولار)

66.00	إجمالي مبلغ التمويل من البنك الدولي:	72.00	التكلفة الإجمالية للمشروع:
		0.00	الفجوة التمويلية:
المبلغ			مصدر التمويل
6.00			الجهة المقترضة/المستفيدة
66.00			منحة من المؤسسة الدولية للتنمية

72.00

الإجمالي

خامساً. التنفيذ

سادساً. السياسات الوقائية (بما فيها المشاورات العامة)

لا	نعم	السياسات الوقائية التي قد تُفعل بسبب المشروع
	X	التقييم البيئي - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك OP/BP 4.01
X		الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)
X		الغابات - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.36)
X		مكافحة الآفات - منشور سياسة العمليات (OP 4.09)
X		الموارد الحضارية المادية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11)
X		الشعوب الأصلية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.10)
X		إعادة التوطين القسرية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12)
X		سلامة السدود - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37)
X		المشاريع المقامة على مجاري المياه الدولية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.50)
X		المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.60)

ملاحظات (اختيارية)

سابعاً. مسؤول الاتصال

البنك الدولي

للاتصال: ليانكين وانج

المنصب: خبيرة أولى في التعليم

هاتف: 473-3685

بريد إلكتروني: Iwang4@worldbank.org

الجهة المقترضة/المتعاملة مع البنك/المستفيدة

للاتصال:

المنصب:

هاتف:

بريد

إلكتروني:

الهيئات المنفذة للمشروع

للاتصال:

المنصب:

هاتف:

بريد

إلكتروني:

ثامناً. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

The InfoShop

The World Bank

The World Bank

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 458-4500

فاكس: (202) 522-1500

موقع الويب: <http://www.worldbank.org/infoshop>